من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية: تطور المفهوم وتحديات التقنين

From Traditional Commerce to E-Commerce: The Evolution of the Public Opinion in Concept and the Challenges of on Legal Regulation

لطرش زهية [1]*

[1] كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 01

البريد الإلكتروني: z.latreche@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/30 تاريخ القبول: 2025/06/30 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

شهدت التجارة تحولا جذريا مع ظهور الوسائط الرقمية، حيث انتقلت من الشكل التقليدي القائم على التبادل المادي والحضور الفعلي، إلى نمط إلكتروني يتميز بالسرعة، واللامادية، وعبر الحدود هذا التحول أفرز تحديات قانونية عميقة، تمس مفاهيم العقد، والإثبات، والاختصاص القضائي، وحماية المستهلك. فبينما تتيح التجارة الإلكترونية فرصا هائلة لتوسيع النشاط التجاري، تفرض في المقابل على المشرع ضرورة التكيف مع خصوصيات البيئة الرقمية، من خلال تطوير نصوص قانونية مرنة وفعالة توازن بين حرية المبادرة الاقتصادية وضمان الحقوق، خصوصا في ظل هشاشة مراكز بعض المتعاملين كالمستهلك،

الكلمات المفتاحية:

التجارة الإلكترونية؛ التشريع الإلكتروني؛ التبادل غير المادي؛ العقود الإلكترونية.

Abstract:

Enter your abstract here Trade has undergone a profound transformation with the advent of digital media, shifting from its traditional form—based on physical exchange and in-person presence—to an electronic model characterized by speed, intangibility, and cross-border reach. This shift has given rise to significant legal challenges affecting core concepts such as contracts, evidence, jurisdiction, and consumer protection. While electronic commerce offers vast opportunities to

***المؤلف المرسل**

Expand business activities, it simultaneously imposes on legislators the need to adapt to the specificities of the digital environment by developing flexible and effective legal provisions that strike a balance between economic freedom and the protection of rights—particularly given the vulnerability of certain parties, such as consumers. Hence, there is an urgent need for a modern and comprehensive legal framework that responds to the evolution of transactional models and addresses the gaps that may threaten the security and integrity of electronic dealings.

Keywords: E-commerce, Electronic legislation, Electronic contracts, Intangible exchange

مقدمة:

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أعادت رسم ملامح العلاقات التقليدية، ومنها العلاقات التجارية، إذ أصبحت التجارة في ظل هذا التطور لا تمارس فقط عبر الأسواق والمحلات التجارية المادية، بل انتقلت إلى فضاء إلكتروني افتراضي، لتظهر أنماط جديدة من المعاملات التجارية تعرف بالتجارة الإلكترونية، حيث تتم عمليات عرض السلع والخدمات، التفاوض، إبرام العقود، الدفع، والتسليم، من خلال الوسائط الرقمية دون حاجة إلى تواجد الأطراف في مكان واحد.

إن هذا التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية لا يقتصر على الوسائل فقط، بل طال الجوهر القانوني للنشاط التجاري، إذ أصبحت المعاملات تتم خارج إطار التفاعل المادي المباشر، وتخضع لآليات تقنية قد تتجاوز القواعد القانونية المعهودة، مما أفرز إشكالات عديدة تتعلق بتكييف العقود، وسائل الإثبات، الإثبات الرقمي، تنفيذ الالتزامات، تحديد الاختصاص القضائي، وحماية المستهلك الإلكتروني، في ظل واقع يتسم بانفتاح الأسواق وتداخل القوانين.

وعليه، فإن تطور مفهوم التجارة في العصر الرقمي بات يفرض على المنظومات

القانونية – خصوصا في الدول النامية – تحديات متسارعة، أهمها: مدى قدرة التشريعات الوطنية على مواكبة التحولات الرقمية، وتقديم تعريف دقيق ومرن للتجارة الإلكترونية، يراعي خصوصيات هذا النمط من المعاملات، ويضمن في الوقت ذاته حماية الحقوق المشروعة للمتعاملين، وخلق مناخ من الثقة الرقمية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يمس جوهر العلاقة القانونية في المعاملات التجارية الحديثة، ويطرح تساؤلات ملحة حول مدى ملاءمة النصوص التشريعية الحالية – المستندة غالبا إلى مفاهيم التجارة التقليدية – لتأطير التجارة الإلكترونية التي أصبحت واقعا لا يمكن تجاهله، خصوصا في ظل توسع استخدام الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، والعملات الرقمية.

انطلاقا من هذا الواقع، تطرح هذه المداخلة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم الانتقال من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية في إعادة صياغة المفهوم القانوني للتجارة؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه عملية تقنين هذا المفهوم في ظل البيئة الرقمية المتغيرة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، سيتم اعتماد مقاربة تحليلية قانونية، تقوم على تفكيك المفهوم الكلاسيكي للتجارة، ومقارنته بالتطورات التي فرضها الواقع الرقمي، مع تحليل محاور التحول، واستعراض أهم التحديات التشريعية التي تعرقل تقنين شامل ومتناسق للتجارة الإلكترونية في ظل التجارب الوطنية والدولية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتجارة التقليدية والإلكترونية

شهد النشاط التجاري تطورا ملحوظا بفعل التحولات التكنولوجية والرقمية التي أعادت رسم ملامح المعاملات الاقتصادية، منتقلة به من الإطار التقليدي الذي كان يقوم على الحضور المادي والتفاعل المباشر، إلى بيئة إلكترونية تعتمد على الوسائط الرقمية

والاتصالات الشبكية، وقد ترتب على هذا التحول تحديات مفاهيمية وقانونية تتطلب إعادة النظر في المفاهيم الأساسية للتجارة، سواء من حيث التكييف أو من حيث النطاق القانوني.

ويهدف هذا المبحث إلى توضيح الإطار النظري للتجارة التقليدية والإلكترونية، عبر تحليل مفهوم كل منهما، وبيان خصائصهما، وبيان أوجه التقاطع والاختلاف بين النموذجين. وذلك تمهيدا لفهم الإشكاليات القانونية التي تطرحها التجارة الإلكترونية، خصوصا في مجال التنظيم والتقنين والحماية القانونية.

المطلب الأول: تعريف التجارة التقليدية من منظور القانون التجاري

تعتبر التجارة التقليدية الأساس الذي بنيت عليه الأنظمة القانونية التجارية في مختلف الدول، وهي تشمل المعاملات التجارية التي تتم في أسواق حقيقية أو في محلات مادية حيث يتفاعل الأطراف المتعاملون جسديا ويتبادلون السلع أو الخدمات مقابل أموال أو مقابلات أخرى[1]، في هذا النوع من التجارة، تتم العملية في مكان مادي يحسن فيه التبادل بين الأطراف، ويكون التعامل وجها لوجه في أغلب الأحيان، كما أن هذه المعاملات غالبا ما تتضمن منتجات مادية ملموسة.

وتتم هذه المعاملات وفقا للأطر القانونية المقررة في القوانين التجارية التي تركز على مفهوم التاجر وعلاقته بالأسواق وحقوقه وواجباته، وهذه القوانين تهدف إلى ضمان سير المعاملات التجارية على نحو قانوني وآمن، إذ تتطلب التجارة التقليدية أن تكون العقود المبرمة مباشرة وملموسة[2]، بين الأطراف المعنية، كما أن العقود التي يتم إبرامها في هذه السياقات تكون عادة ملموسة، تتطلب توقيع الأطراف أمام بعضهم البعض أو على الأقل في حضور شهود أو أطراف محايدة لضمان صحتها.

[1] عبد العزيز عبد المنعم خليفة، **قانون التجارة، النظرية العامة والأعمال التجارية والتاجر**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص112.

[2] محمد حسنين، شرح القانون التجاري - **الأعمال التجارية والتاجر والمتجر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص89.

وتنص القوانين التجارية التقليدية في معظم الأنظمة القانونية على أن التاجر هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا تجاريا بصفة مستمرة من أجل الربح، وتخضع هذه الفئة من الأفراد لمجموعة من الحقوق والالتزامات الخاصة التي تنظم نشاطاتهم التجارية، من أبرز هذه الحقوق والواجبات[3]، تظهر في قانون السجل التجاري الذي يفرض على التجار تسجيل نشاطاتهم التجارية[4]، وقانون المنافسة الذي يمنع الاحتكار ويعزز المنافسة الحرة[5]، وقوانين حماية المستهلك التي تهدف إلى حماية حقوق المستهلكين من الاستغلال أو التلاعب من قبل التجار[6].

ومن الناحية العملية، تعتمد التجارة التقليدية على وجود سلعة مادية أو خدمة ملموسة يتم عرضها للبيع في أماكن فعلية، مثل المحلات التجارية أو الأسواق[7]، يعكس هذا التفاعل المادي بين البائع والمشتري جوهر التجارة التقليدية، حيث يلتقي الأطراف في مكان واحد ويتم التبادل الفعلي للمنتجات والخدمات، هذه التجارة تعتمد على الوجود المادي للتعاملات التجارية.

وتسعى القوانين التجارية التقليدية إلى حماية الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك تحديد آليات تنفيذ العقود، وضمان الوفاء بالشروط المتفق عليها[8]، كما تشمل القوانين التجارية تدابير لمعالجة النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف في حالة الإخلال بالعقد أو عند حدوث خلافات تجارية، إن هذه التدابير تشمل وسائل مثل التحكيم أو اللجوء إلى القضاء، بالإضافة إلى التأكد من سلامة المعاملات من حيث الشروط والضمانات القانونية[9].

---

[3] المادة 1 من الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن القانون التجاري الجزائري**، المعدل والمتمم.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 18 يناير 1997، **المتعلق بالسجل التجاري**.

[5] الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، **المتعلق بالمنافسة**، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية.

[6] القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009، **المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش** المعدل والمتمم.

[7] عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني – **نظرية الالتزام بوجه عام، ج1**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص45.

[8] حسن كيرة، **أحكام التجارة في القانون المصري**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص223.

[9] عبد الرزاق أحمد السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني – العقود التي ترد على الملكية**، ج4، دار النهضة العربية، 1980، ص178.

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الإلكترونية وتطوره في الفقه والقوانين المقارنة.

التجارة الإلكترونية بدأت تأخذ شكلا متميزا في القرن الواحد والعشرين نتيجة للتطور التكنولوجي السريع الذي شهدته وسائل الاتصال والإنترنت[10]، يمكن تعريفها بأنها "الأنشطة التجارية التي تتم باستخدام الوسائط الإلكترونية لتبادل السلع والخدمات بين الأطراف في بيئة رقمية، دون الحاجة للتفاعل المادي المباشر[11]، تتم هذه العمليات بشكل كامل عبر الإنترنت، مما يتيح للأفراد والشركات إتمام معاملاتهم التجارية دون الحاجة للتواجد في مكان واحد[12].

تشمل الأنشطة التجارية الإلكترونية التسويق، البيع، الشراء، التفاوض، الدفع، والتسليم باستخدام الإنترنت أو الشبكات الإلكترونية المختلفة، هذه الأنشطة قد تكون على مستوى فردي أو بين شركات، وتتيح للمستهلكين الوصول إلى المنتجات والخدمات التي قد لا تكون متاحة في أسواقهم المحلية، مما يعزز التوسع التجاري على نطاق عالمي[13].

في بداية ظهور التجارة الإلكترونية، كانت تقتصر على المعاملات البسيطة مثل الشراء من المواقع الإلكترونية أو التسوق عبر الإنترنت، ومع مرور الوقت، توسعت التجارة الإلكترونية لتشمل البيع بالجملة للسلع والخدمات، وكذلك تطور المعاملات المالية الرقمية مثل الدفع عبر الإنترنت من خلال بطاقات الائتمان أو العملات الرقمية، كما ظهرت العقود الذكية التي تنفذ تلقائيا بناء على برمجة مبدئية محددة عبر الشبكات الإلكترونية، مما يجعل هذه العقود أكثر أمانا وأقل عرضة للتلاعب[14].

وقد سعت التشريعات الدولية إلى تنظيم التجارة الإلكترونية عبر عدة آليات

---

[10] أحمد محمد أبو شنب، **التجارة الإلكترونية**: ماهيتها وخصائصها القانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص15.

[11] عبد القادر القهوجي، **القانون التجاري الإلكتروني**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص39.

[12] فايز حداد، **القانون والتجارة الإلكترونية في ضوء التشريعات العربية والدولية**، ط2، دار وائل، عمان، 2018، ص24.

[13] Julia Hörnle, *Cross-Border Internet Dispute Resolution*, Cambridge University Press, 2009, p. 12.

[14] ريم العبسي، **العقود الذكية وأثرها على الالتزامات التقليدية في القانون المدني**، المجلة القانونية الكويتية الدولية، العدد 22، 2021، ص88.

قانونية، أبرزها الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأونسيترال الخاصة بالتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، توفر هذه الاتفاقيات إطارا قانونيا يشمل التوقيع الإلكتروني كأداة قانونية معترف بها، مما يعزز الثقة في المعاملات التجارية الإلكترونية ويضمن حقوق الأطراف المتعاقدة، هذه الاتفاقيات قد لعبت دورا مهما في تطور التجارة الإلكترونية وأدى إلى توحيد القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في عدة دول[15].

كما أن قوانين حماية المستهلك في مختلف البلدان قد تطورت بشكل مستمر لتواكب التحولات التي فرضتها التجارة الإلكترونية، فقد تم إدخال أحكام خاصة لحماية المستهلكين في بيئة التجارة الإلكترونية، والتي قد تتعرض لعدد من المخاطر مثل الاحتيال الإلكتروني، الغش التجاري، وعدم التزام البائعين بشروط التعاقد المتفق عليها، مما قد يعرض المستهلكين لخطر فقدان المال أو الحصول على منتجات غير مطابقة للمواصفات[16].

وفي معظم الدول، تستند التجارة الإلكترونية إلى قوانين العقود الإلكترونية التي تتيح للمتعاملين إبرام صفقات قانونية عبر الإنترنت، وتحدد الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف المتعاقدة، مثل حق العدول عن الصفقة أو الحق في إلغاء التعاقد خاصة في حالات بيع المنتجات عبر الإنترنت، حيث توفر هذه القوانين حماية قانونية للمستهلك من أجل ضمان حقوقه في حال حدوث أي خطأ في المعاملات أو في المنتج المقدم[17].

وبذلك تظهر التجارة الإلكترونية كمنظومة حديثة تشهد تطورا مستمرا، مما يتطلب تحديثا دائما للتشريعات القانونية لتواكب هذا التوسع السريع، هذا التحول يعكس مدى تأثر الأنظمة القانونية بالتحولات التكنولوجية ويعكس التحديات القانونية الجديدة التي قد يواجهها الأفراد والشركات في هذا المجال.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين المفهومين.

بعد استعراض مفهومي التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية وتحديد خصائص كل منهما، يبرز التساؤل حول مدى التقاطع أو التباين بين هذين النموذجين من النشاط

[15] UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce, 1996; and Model Law on Electronic Signatures, 2001.

[16] Karim Benyekhlef and Fabien Gélinas, *Le droit de l'Internet*, Éditions Thémis, Montréal, 2010, p. 143.

[17] عبد الله العمري، **حماية المستهلك في بيئة التجارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص97.

التجاري، خاصة وأن كليهما يندرج تحت غاية واحدة تتمثل في تحقيق الربح وتداول السلع والخدمات، وإن اختلفت الوسائل والسياقات التقنية والقانونية التي تحكم كل منهما.

إن المقارنة بين المفهومين لا تقتصر فقط على البعد الشكلي أو التقني، بل تمتد لتشمل الجوانب القانونية، من حيث وسائل التعاقد، طرق الإثبات، الحماية القانونية للأطراف، والاختصاص القضائي .كما تبرز أهمية هذه المقارنة في فهم مدى قابلية القواعد التقليدية للتطبيق على التجارة الإلكترونية، أو الحاجة إلى تكييفها أو استحداث قواعد خاصة بها.

وعليه، سيتناول هذا المطلب تحليل أوجه التشابه التي تجمع بين المفهومين، وكذا الاختلافات الجوهرية التي تميز التجارة الإلكترونية عن نظيرتها التقليدية، وذلك في ضوء التطور الرقمي والتحديات التشريعية المعاصرة.

الفرع الأول: أوجه التشابه

رغم الاختلاف الجوهري في الوسائط والتقنيات المستخدمة في التجارة التقليدية والإلكترونية، إلا أن هناك قواسم مشتركة تجمع بينهما، سواء من حيث الغاية الاقتصادية أو الإطار القانوني العام. ويمكن إبراز أوجه التشابه الأساسية فيما يلي:

أ)- الهدف المشترك:

يشترك كلا المفهومين، التقليدي والإلكتروني، في أن الغاية الرئيسة منهما هي تحقيق الربح من خلال تبادل السلع أو الخدمات بين طرفين أو أكثر، بناء على علاقة تعاقدية قانونية[18] تفرض التزامات متقابلة على كل من المورد والمستهلك، إذ إن جوهر النشاط التجاري، سواء تم في سوق مادي أو عبر الفضاء الرقمي، يتمثل في ممارسة نشاط اقتصادي منظم يهدف إلى التداول وتحقيق منفعة مالية، في إطار تنظيمي يخضع في مجمله لأحكام القانون التجاري ومبادئه العامة.

[18] فايز حداد، المرجع السابق، ص33.

ب)- العقود التجارية:

سواء أبرمت في سياق التجارة التقليدية أو الإلكترونية، فإن العقود التجارية تظل محورا جوهريا، حيث تلزم الأطراف بتنفيذ التزاماتهم التعاقدية وفقا للشروط المتفق عليها، وتطبق عليها قواعد العقد العامة والخاصة المنصوص عليها في القوانين الوطنية والدولية[19].

ج)- حماية الأطراف:

تسعى كل من التجارة التقليدية والإلكترونية إلى ضمان حماية قانونية للأطراف المتعاقدة، سواء من حيث الالتزام بالجودة، أو الضمانات القانونية للمستهلك، أو تطبيق قواعد المسؤولية العقدية والتقصيرية في حال الإخلال بأي من الالتزامات[20].

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

رغم ما يربط التجارة التقليدية والإلكترونية من أوجه تشابه تتعلق بالغاية والمبادئ العامة، إلا أن الاختلافات الجوهرية بينهما تبقى بارزة، سواء من حيث وسائل إبرام العقد، أو طبيعة المحل، أو طرق الإثبات والتنفيذ، أو حتى من حيث الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم كل نمط.

وقد أفرز التطور التكنولوجي الذي رافق التجارة الإلكترونية تحولات عميقة مست عددا من المفاهيم القانونية المستقرة في إطار التجارة التقليدية، ما تطلب إعادة النظر في بعض القواعد، وخلق أخرى جديدة لمواكبة هذا التحول الرقمي، خاصة فيما يتعلق بحماية المستهلك، وإثبات التصرفات القانونية، وتحديد الاختصاص القضائي في المنازعات ذات الطابع العابر للحدود.

[19] علي عبد القادر القهوجي، المرجع الساق، ص82.

[20] عبد الله العمري، المرجع السابق، ص119.

وعليه، سيتم في هذا الفرع الوقوف عند أهم الفروقات التي تميز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية، وذلك من خلال الجوانب الشكلية والموضوعية التي تعكس اختلاف البيئة القانونية والعملية لكلا النمطين من التجارة.

أ)- الوجود المادي للتعاملات:

تعد التجارة التقليدية قائمة على الحضور المادي والتفاعل الشخصي في أماكن فعلية، مثل الأسواق والمحلات، في حين أن التجارة الإلكترونية تتم عن بعد في بيئة افتراضية لا تتطلب حضورا جسديا، بل تدار بالكامل من خلال الوسائط الرقمية[21].

ب)- طرق التوثيق والإثبات:

تعتمد التجارة التقليدية على التوثيق الورقي والشهادات العينية، بينما ترتكز التجارة الإلكترونية على الوثائق الرقمية والتوقيع الإلكتروني، وهو ما يثير جدلا قانونيا في بعض الأنظمة حول مدى حجيتها القانونية ومدى كفايتها كوسيلة للإثبات[22].

ج)- السلع والخدمات:

في التجارة التقليدية، يكون التركيز على السلع المادية الملموسة، أما التجارة الإلكترونية فقد تشمل السلع الرقمية مثل البرمجيات والمحتوى الرقمي، مما يطرح إشكالات تتعلق بالملكية الفكرية، الترخيص الرقمي، والنسخ غير المشروع[23].

د)- الاختصاص القضائي:

في التجارة التقليدية، يحدد الاختصاص القضائي غالبا بحسب مكان التعاقد أو تنفيذ الالتزام، بينما في التجارة الإلكترونية، قد ينشأ إشكال تعدد الجهات القضائية بسبب الطابع العابر للحدود، ومكان وجود الخوادم الإلكترونية أو مقر الشركة الرقمية، أو

[21] حسن الحسن، العقود الإلكترونية: دراسة تحليلية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص71.

[22] UNCITRAL Model Law on Electronic Signatures, 2001, Articles 6–9.

[23] ريم العبسي، المرجع السابق، ص94.

جنسية الأطراف، مما يخلق صعوبات في تحديد المحكمة المختصة[24].

و بذلك فقد شكل الانتقال من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية تحولا نوعيا في المفاهيم القانونية السائدة، والتي كانت تقوم أساسا على التعاملات المادية والاتصال المباشر بين الأطراف، ورغم ما يلاحظ من تشابه في الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم كلا النمطين من المعاملات، إلا أن التجارة الإلكترونية تميزت بأدوات قانونية وتقنية مستحدثة، فرضت تحديات جديدة على الأنظمة القانونية التقليدية، هذا التغير الجوهري يستدعي مراجعة مستمرة للنصوص التشريعية والتنظيمية، بما يضمن مواءمتها مع طبيعة البيئة الرقمية، ويكفل حماية الحقوق والالتزامات في ظل التعاملات غير المادية.

المبحث الثاني

التحول من التجارة التقليدية إلى الإلكترونية

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولا جذريا في أساليب ممارسة الأنشطة التجارية، بفعل الثورة الرقمية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية تشكل نمطا جديدا من المعاملات، ينافس بل ويتجاوز في بعض الأحيان النموذج التقليدي في الانتشار والفعالية، هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الوسيلة أو الأداة، بل مس البنية العميقة للنشاط التجاري من حيث الفاعلون، الوسائط، القواعد القانونية، وسبل الحماية.

وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى بروز إشكاليات قانونية غير مسبوقة، دفعت مختلف الأنظمة التشريعية إلى البحث عن تكييفات قانونية تضمن فعالية التجارة الإلكترونية دون الإخلال بالمبادئ العامة للقانون التجاري، ومن هنا، تتجلى أهمية دراسة

[24] Julia Hörnle, *Cross-Border Internet Dispute Resolution*, Cambridge University Press, 2009, pp. 104–106.

هذا التحول في بعده القانوني والتنظيمي، لفهم ملامحه، وتحديد آثاره، واستشراف مستقبله.

وبناء عليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أبرز معالم هذا الانتقال من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال الوقوف على أسبابه، خصائصه، والمظاهر القانونية المترتبة عنه.

المطلب الأول: العوامل التقنية والاقتصادية المؤدية إلى بروز التجارة الإلكترونية

لقد شهدت التجارة الإلكترونية نموا متسارعا نتيجة لعدة عوامل تقنية واقتصادية أسهمت بشكل كبير في انتقال المعاملات التجارية من البيئة التقليدية إلى الرقمية، من أبرز هذه العوامل:

أ)- التطور التكنولوجي السريع:

أدى التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما في مجالات الإنترنت، الشبكات الرقمية، والأنظمة البرمجية، إلى تيسير التبادل التجاري عبر الوسائط الإلكترونية، وقد ساهمت هذه التطورات في تحسين وسائل الاتصال بين المتعاملين التجاريين، وتوفير بيئة معاملات أكثر أمانا وفعالية، خاصة بفضل أنظمة الدفع الإلكترونية المؤمنة والمنصات التفاعلية[25].

ب)- انتشار الإنترنت:

أصبح الإنترنت هو الوسيلة الرئيسية للتواصل بين الأفراد والشركات، وهو ما سمح بتوسيع دائرة التجارة لتشمل أسواقا جديدة تماما، حيث بات بالإمكان إجراء

[25] حسن عبد الحميد، **التجارة الإلكترونية: المفهوم، التطور، والتحديات القانونية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020، ص 45.

المعاملات التجارية على مدار الساعة ومن أي مكان في العالم[26].

ج)- تحسين أنظمة الدفع:

ساهمت أنظمة الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان، **PayPal**، والعملات الرقمية، في تجاوز العديد من العراقيل التي كانت تعترض التجارة التقليدية، لاسيما تلك المرتبطة بالثقة والأمان. وقد أسهمت هذه الوسائل في تسهيل المعاملات العابرة للحدود وفتح المجال أمام التوسع في التجارة الدولية الإلكترونية.

د)- زيادة الاعتماد على التجارة الرقمية:

دفعت الأزمات الاقتصادية العالمية، وعلى رأسها جائحة كوفيد-19، العديد من المتعاملين إلى التحول السريع نحو التجارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لتعويض الركود الذي مس التجارة التقليدية. وقد مكنت هذه الظروف من تسريع وتيرة الرقمنة وتبني منصات البيع الإلكتروني على نطاق واسع[27].

هـ)- التوسع في استخدام الهواتف الذكية:

أدى الانتشار الواسع للهواتف الذكية وتطبيقات التجارة الرقمية إلى تسهيل وصول المستهلكين إلى الأسواق الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان، مما عزز من التفاعل التجاري ورفع معدلات الاستخدام اليومي للمنصات الرقمية، وأسهم في توسيع رقعة الأسواق الدولية.[28]

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية التي تميزها عن التجارة الإلكترونية.

تمتاز التجارة الإلكترونية بجملة من الخصائص الفريدة التي تجعلها تختلف عن

[26] UNCTAD, **E-Commerce and Digital Economy Report 2021**, United Nations, New York, 2021, p. 17.

[27] طارق عبد العال، **القانون والتجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، 2018، ص. 61.

[28] عمار بوضياف، **التجارة الإلكترونية وأثرها على التشريع الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2019، ص 87.

التجارة التقليدية، سواء من حيث آلياتها أو من حيث آثارها القانونية والاقتصادية.

ومن أبرز هذه الخصائص:

أ)- المرونة في الوقت والمكان:

تتحرر التجارة الإلكترونية من القيود الزمانية والمكانية، حيث لا يشترط حضور الأطراف في مكان معين أو في وقت محدد لإتمام المعاملة التجارية، مما يجعلها متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، ويمنح المتعاملين حرية أكبر في إدارة نشاطاتهم[29].

ب)- التوسع الجغرافي:

التجارة الإلكترونية تمكن الشركات من الوصول إلى أسواق عالمية دون الحاجة لوجود مادي في هذه الأسواق، الحدود الجغرافية لم تعد حاجزا أمام التوسع التجاري، حيث يمكن للشركات البيع لمستهلكين في مختلف الدول.

ج)- التكلفة المنخفضة:

بسبب غياب الحاجة للمتاجر الفعلية والإيجارات المرتبطة بها، يمكن للشركات تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بالموارد البشرية والمكان، كما أن العمليات التجارية تنفذ عبر الإنترنت مما يقلل من الحاجة إلى التكاليف المرتبطة بالنقل والتوزيع.

د)- التفاعل والتخصيص:

توفر التجارة الإلكترونية أنظمة تفاعلية تتيح تخصيص العروض والمنتجات للمستهلكين بناء على بياناتهم وتفضيلاتهم السابقة، وهذا يعزز تجربة التسوق الشخصية ويزيد من فرص البيع[30].

---

[29] عبد الكريم الطالب، **شرح القانون التجاري المغربي – الجزء الأول**، مطبعة الرشاد، الدار البيضاء، 2019، ص 211.

[30] محمد بوشنافة، **التحول الرقمي والتحديات القانونية لحماية المستهلك**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 7، 2021، ص 142.

هـ)- توظيف التقنيات الحديثة:

بفضل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة، بات بالإمكان تقديم خدمات وتجارب دقيقة ومصممة خصيصا للمستهلك، كما ساهمت هذه التقنيات في تحسين عمليات اتخاذ القرار التجاري وإدارة المخاطر، فمن خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي والتحليلات البيانية، تستطيع الشركات تحليل بيانات العملاء بشكل عميق وتقديم عروض موجهة بدقة عالية[31].

المطلب الثالث: مدى ملاءمة القواعد التجارية التقليدية للبيئة الإلكترونية.

رغم مزايا التجارة الإلكترونية، إلا أن البيئة القانونية الحالية التي تحكم المعاملات التجارية ما زالت ترتكز بدرجة كبيرة على قواعد وضعت أساسا لبيئة تقليدية مادية، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول مدى ملاءمتها لهذا التحول الرقمي المتسارع، وتظهر التحديات القانونية في عدة مظاهر:

أ)- عدم التكيف مع السرعة الرقمية:

في التجارة التقليدية، يتم إبرام العقود في بيئات مادية، حيث يوقع الأطراف على الوثائق أو الشهادات، أما في التجارة الإلكترونية، فهناك عقود إلكترونية تحتاج إلى تنظيم قانوني خاص مثل التوقيع الإلكتروني والوثائق الرقمية التي قد لا تكون معترفا بها في بعض الأنظمة القانونية[32].

ب)- عدم وجود إطار قانوني موحد:

تشهد التجارة الإلكترونية تباينا في التشريعات بين البلدان، فبينما قامت بعض الدول بتطوير تشريعات خاصة بتنظيم التجارة الإلكترونية، فإن العديد من الأنظمة القانونية لم تقم بتحديث قوانينها لتتناسب مع هذا النوع الجديد من التجارة، مما يجعل

[31] محمد بوشنافة، نفس المرجع، ص 61.

[32] UNCITRAL, Model Law on Electronic Commerce, United Nations, 1996, Articles 6-9.

القوانين التجارية التقليدية غير فعالة في بعض الحالات.[33]

ج)- الأنظمة القانونية المتعلقة بحماية المستهلك:

التجارة الإلكترونية قد تعرض المستهلكين إلى مخاطر مثل الاحتيال، الغش، أو عدم توصيل البضائع، وبالتالي، فإن قوانين حماية المستهلك التقليدية التي كانت تركز على المعاملات المادية قد لا تكون كافية لحماية الأفراد في بيئة التجارة الإلكترونية، هناك حاجة ملحة لتطوير آليات قانونية إلكترونية توفر حماية قانونية ضد هذه المخاطر.[34]

د)- النزاعات القضائية والاختصاص الدولي:

في التجارة التقليدية، يتم تحديد الاختصاص القضائي بناء على الموقع الجغرافي للمعاملة، أما في التجارة الإلكترونية، فإن الاختصاص يصبح أكثر تعقيدا، حيث يمكن أن يكون الأطراف من دول مختلفة، مما يثير إشكاليات قانونية حول المحاكم المختصة والقوانين التي يجب تطبيقها[35].

ه)- تحديات في مجال الملكية الفكرية:

فيما يخص الحقوق الملكية الفكرية مثل البرمجيات، المحتوى الرقمي، والعلامات التجارية، لا تتلاءم قوانين الملكية التقليدية بشكل تام مع البيئة الرقمية التي يتم فيها نسخ وتوزيع المنتجات بسهولة عبر الإنترنت، هذا يخلق تحديات في حماية حقوق المبدعين والشركات.

وبذلك يظهر أن التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية ليس مجرد تغيير في وسائل التبادل التجاري، بل هو تغيير جذري في آليات وأطر التعامل التجاري، وعلى الرغم من التحديات التي قد تطرأ بسبب عدم ملاءمة القواعد التقليدية للتجارة

---

[33] سعاد الهادي، **الاختصاص القضائي في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية**، مجلة الدراسات القانونية الدولية، جامعة الجزائر 1، العدد 10، 2022، ص 55.

[34] سعيد النعمان، **حماية المستهلك في التشريع الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2020، ص 98.

[35] سعاد الهادي، المرجع السابق، ص 55.

الإلكترونية، فإن التجارة الرقمية تمثل مستقبل الاقتصاد العالمي وتستدعي تحديثا مستمرا في التشريعات والأنظمة القانونية لمواكبة هذا التحول السريع.

المبحث الثالث

التحديات القانونية لتقنين التجارة الإلكتروني

رغم ما أتاحته التجارة الإلكترونية من فرص واعدة وإمكانات اقتصادية هائلة، فإنها لا تزال تطرح العديد من الإشكاليات القانونية التي تعيق تقنينها بشكل فعال ومتكامل، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فهذا النمط الجديد من المعاملات التجارية، الذي يتسم بالطابع غير المادي والعابر للحدود، يستوجب إعادة النظر في المفاهيم التقليدية المعتمدة في القانون التجاري، وفي آليات التنظيم والتقنين التي وضعت أصلا لبيئة مادية محددة بمكان وزمان.

وتتوزع التحديات القانونية لتقنين التجارة الإلكترونية بين صعوبات ضبط المفهوم، وتعدد مصادر التنظيم، والحاجة إلى تكييف الإطار التشريعي الوطني مع المتطلبات الرقمية، فضلا عن تعقيدات إثبات المعاملات، وتحديد المسؤولية، وتوفير الحماية القانونية للطرف الأضعف، وهو المستهلك، وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث أهم هذه التحديات في ضوء الإشكالات الواقعية والتطورات التشريعية المقارنة، وذلك وفق الخطة الآتية:

المطلب الأول: صعوبة ضبط المفهوم وتحديد نطاقه القانوني

تعتبر التجارة الإلكترونية من المواضيع القانونية التي يصعب تحديد نطاقها بشكل دقيق نظرا لتنوع المعاملات التي تندرج تحت هذا المفهوم، فبينما يفترض أن تشمل التجارة الإلكترونية أي نشاط تجاري يتم عبر الإنترنت، إلا أن تعقيدات المعاملات الرقمية تعني أن هناك مجموعة من الأنشطة التي قد تختلف من حيث النوعية والظروف، هذه الصعوبة في تحديد النطاق القانوني للتجارة الإلكترونية تنبع من الاختلافات التقنية

والابتكارات المستمرة التي تشهدها هذه التجارة[36].

على سبيل المثال، من الصعب تحديد إذا ما كانت السلع التي تباع عبر الإنترنت تعد سلعا ملموسة أو منتجات رقمية، كما يبرز التحدي في تحديد مفهوم "العقد الإلكتروني"، حيث قد يكون العقد مكتوبا إلكترونيا أو يتم إبرامه شخصيا عبر منصة رقمية، مما يثير إشكالية حول مدى الاعتراف القانوني بالعقود الإلكترونية في بعض الأنظمة القانونية التي لا تعترف بها كعقود ملزمة بنفس طريقة العقود التقليدية.

المطلب الثاني: تعدد مصادر التنظيم القانوني (القوانين الخاصة، الاتفاقيات، المبادئ الدولية)

من بين التحديات الكبرى التي تواجه تقنين التجارة الإلكترونية هي تعدد مصادر التنظيم القانوني، تتعدد الأنظمة القانونية التي تحكم المعاملات الإلكترونية، وهذا يضيف طبقة من التعقيد في تطبيق القوانين. فقد تشمل مصادر التنظيم القانوني:

أ)- القوانين الخاصة:

تشهد العديد من الدول تطوير قوانين وطنية لتنظيم التجارة الإلكترونية، مثل قوانين التوقيع الإلكتروني والعقود الرقمية وحماية البيانات الشخصية، ومع ذلك، هناك تباين في مدى تطور هذه القوانين وتناسبها مع الواقع الرقمي، مما يسبب غموضا في التفسير القانوني لهذه الأنظمة[37].

ب)- الاتفاقيات الدولية:

هناك عدة اتفاقيات دولية تم توقيعها لتنظيم التجارة الإلكترونية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية واتفاقية الأونسيترال، هذه الاتفاقيات توفر إطارا قانونيا موحدا للتعامل مع التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي، ولكن التطبيق الفعلي

[36] محمد فوزي عبد الحميد، **القانون والإنترنت: دراسة في تنظيم التجارة الإلكترونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 45.

[37] محمد فوزي عبد الحميد، **القانون والإنترنت: دراسة في تنظيم التجارة الإلكترونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 45.

لهذه الاتفاقيات يواجه تحديات تتعلق بالاختلافات الثقافية والقانونية بين الدول الأطراف[38].

ج)- المبادئ الدولية:

بالإضافة إلى الاتفاقيات، هناك أيضا مبادئ دولية مثل المبادئ الإرشادية للأونسيترال حول التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تطوير التجارة الرقمية على المستوى الدولي، لكن هذه المبادئ تبقى غير ملزمة قانونا في كثير من الدول، مما يؤدي إلى تفاوت تطبيقها[39].

المطلب الثالث: الحاجة إلى تأهيل القانون الوطني لمواجهة المعاملات الرقمية

إن التحولات السريعة التي يشهدها مجال التجارة الإلكترونية تتطلب من الدول تحديث أو إعادة صياغة قوانينها الوطنية لمواكبة المعاملات الرقمية الحديثة، القانون الوطني في العديد من الدول يواجه صعوبة في مواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا، وهذا يتطلب عملية تأهيل قانوني تتمثل في:

أ)- تحديث التشريعات:

يحتاج القانون الوطني إلى تحديث القوانين التجارية وقوانين حماية المستهلك ليتماشى مع التجارة الإلكترونية، على سبيل المثال، يتوقع من التشريعات الوطنية إدراج الأحكام الخاصة بالعقود الرقمية والتوقيع الإلكتروني، وكذلك قوانين حماية البيانات الشخصية في عصر الرقمنة[40].

ب)- الامتثال للمبادئ الدولية:

يجب أن يتضمن التأهيل القانوني توافقا مع الاتفاقيات الدولية والمبادئ العالمية التي تسعى إلى توحيد القواعد القانونية المنظمة للتجارة الإلكترونية، مع مراعاة

[38] UNCITRAL, Model Law on Electronic Commerce, United Nations, 1996, Article 5.

[39] UNCTAD, Manual for the Negotiation of Bilateral Trade Agreements in Services, United Nations, 2019, p 89.

[40] يوسف العيساوي، **تحديات تحديث القانون التجاري في ظل الاقتصاد الرقمي**، مجلة الحقوق المغاربية، العدد 18، 2022، ص 59.

الخصوصيات المحلية لكل دولة[41].

ج)- توفير التدريب القانوني:

يحتاج المحامون والقضاة إلى تدريب خاص حول كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، يتطلب الأمر إدخال مفاهيم جديدة مثل العقود الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، وحقوق الملكية الفكرية الرقمية في المناهج القانونية للتأهيل الأكاديمي[42].

المطلب الرابع: إشكالية التكييف القانوني لبعض العمليات (العقود، الإثبات، المسؤولية...).

تعد إشكالية التكييف القانوني لأمور العقود، الإثبات، والمسؤولية من أبرز التحديات القانونية التي تواجه التجارة الإلكترونية، ومن أبرز هذه الإشكاليات:

أ)- العقود الإلكترونية:

إن إبرام العقود الإلكترونية عبر الإنترنت يشهد صعوبة في التكييف القانوني خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد الظروف المحيطة بهذه العقود، وكيفية إثبات صحتها، في بعض الأحيان، غياب التوقيع المادي قد يشكل عقبة قانونية لتأكيد صحة العقد، مما يتطلب استحداث آليات قانونية جديدة لاعتبار العقود الإلكترونية ملزمة قانونا.

ب)- العقود الإلكترونية: الإثبات في التجارة الإلكترونية:

من بين التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية إثبات المعاملات، في التجارة التقليدية، يعتمد الإثبات على الأدلة المادية مثل الفواتير أو العقود الموقعة، ولكن في التجارة الإلكترونية، يتمثل الإثبات في بيانات رقمية يمكن تعديلها أو تزويرها، هذا يثير إشكاليات في قبول الأدلة الرقمية في المحاكم وفي كيفية تأمين سلامة الوثائق الرقمية التي

---

[41] حسن مصطفى، **القانون الدولي للتجارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 121.

[42] لمياء بوغرارة، **تأهيل القضاء لمواكبة التجارة الإلكترونية: رؤية استشرافية**، *مجلة الدراسات القانونية المعاصرة*، جامعة الجزائر 1، العدد 6، 2021، ص 97.

يتم تبادلها بين الأطراف.

ج)- المسؤولية في التجارة الإلكترونية:

يعد تحديد المسؤولية القانونية في التجارة الإلكترونية من أهم القضايا التي يجب تحديدها، خصوصا في حالة حدوث غش أو احتيال عبر الإنترنت، من يحق له أن يتحمل المسؤولية في حال حدوث مشكلة؟ هل هو البائع أم المزود أم المنصة الإلكترونية التي تسهل المعاملة[43]؟

وبذلك يتبين من خلال هذا التحليل أن التحديات القانونية التي تواجه تقنين التجارة الإلكترونية تتطلب إصلاحات قانونية شاملة تتعلق بتطوير الأنظمة القانونية الحالية لمواكبة التطور السريع في هذا المجال، علاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى إجراءات تنسيقية دولية تساهم في وضع إطار قانوني موحد يساعد على تنظيم التجارة الإلكترونية ويضمن حقوق الأطراف المتعاقدة في بيئة رقمية آمنة وفعالة

خاتمة:

بعد تناول الجوانب المفاهيمية والقانونية المرتبطة بالتحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية، والوقوف على الإشكاليات والتحديات التي يطرحها هذا الانتقال في البيئة القانونية، يتبين أن التجارة الإلكترونية ليست مجرد امتداد طبيعي للتجارة التقليدية، بل تمثل تحولا عميقا في طبيعة المعاملات التجارية، وطرق إبرامها، وتنفيذها، وحماية أطرافها.

هذا التحول فرض على المنظومة القانونية مهمة معقدة تتمثل في مواكبة التطور التكنولوجي السريع، وتأمين بيئة قانونية تتسم بالمرونة والفعالية، وتراعي خصوصيات الفضاء الرقمي من حيث الزمان، المكان، وطبيعة العلاقات التعاقدية.

[43] فاطمة الزهراء بركان، **المسؤولية المدنية في التجارة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2021، ص 144.

وفي هذا السياق، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم التقنين الرشيد للتجارة الإلكترونية، وضمان التوازن بين مصالح المتعاملين فيها، أهمها:

أولا: نحو تطوير مفهوم مرن ومتكامل للتجارة الإلكترونية

إن التجارة الإلكترونية قد أحدثت تحولا كبيرا في مفهوم التجارة بشكل عام، وأدخلت تحديات قانونية جديدة تفرض ضرورة تحديث المفاهيم القانونية، من المهم أن يكون هناك مفهوم مرن للتجارة الإلكترونية قادر على استيعاب التطورات المستقبلية في التكنولوجيا وأنماط المعاملات التجارية، بحيث يكون هذا المفهوم شاملا لكافة الأنشطة التجارية التي تجرى عبر الإنترنت أو بواسطة أي تقنيات أخرى قد تظهر مستقبلا، يجب أن يعترف هذا المفهوم بالتنوع الواسع للمنتجات والخدمات التي تعرض، بما في ذلك المنتجات الرقمية والخدمات عبر الإنترنت، مع مراعاة التأثيرات التكنولوجية المتسارعة والتغييرات المستمرة في طبيعة المعاملات التجارية الرقمية.

ثانيا: اقتراحات قانونية لتحيين التشريعات الوطنية

تحيين التشريعات الوطنية يجب أن يكون خطوة أساسية لتحديث القوانين التجارية بما يتماشى مع الواقع الرقمي المعاصر، بعض الاقتراحات القانونية في هذا السياق تشمل:

أ)- إدخال تعديلات على قوانين العقود:

يجب أن تتضمن التشريعات الوطنية الأطر القانونية اللازمة للعقود الرقمية، بما في ذلك كيفية إبرام العقود عبر الإنترنت، والتوقيع الإلكتروني، وآليات تنفيذ العقود في البيئة الرقمية، مع ضمان حماية حقوق الأطراف المتعاقدة في بيئة رقمية.

ب)- تعزيز حماية المستهلك:

من الضروري تطوير قوانين حماية المستهلك التي تحمي المستخدمين من المخاطر الرقمية مثل الغش، الاحتيال، أو عدم استلام السلع المشتراة عبر الإنترنت، يجب أن تشمل هذه القوانين ضمانات تعويضية وحلول بديلة لحل النزاعات.

ج)- تحديث قوانين حماية البيانات:

في عصر التجارة الإلكترونية، تعتبر حماية البيانات الشخصية من القضايا

المركزية، يتعين على التشريعات الوطنية وضع قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية للمستهلكين في بيئة الإنترنت، وضمان تطبيق سياسات خصوصية شاملة.

د)- تطوير قوانين الملكية الفكرية:

يجب أن تأخذ التشريعات الوطنية في اعتبارها التحديات الجديدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي، بما في ذلك حماية البرمجيات، والمحتوى الرقمي، والعلامات التجارية في العالم الافتراضي.

ثالثا: الدعوة إلى تنسيق تشريعي إقليمي ودولي لمواكبة الاقتصاد الرقمي

من أجل ضمان نجاح التجارة الإلكترونية وحمايتها على المستوى العالمي، يجب تعزيز التنسيق التشريعي الإقليمي والدولي، وذلك يتطلب:

أ)- إقامة شراكات قانونية إقليمية:

يجب على الدول في المنطقة التعاون بشكل أكبر في وضع قوانين مواكبة للاقتصاد الرقمي تتناسب مع التحديات القانونية المشتركة في مجال التجارة الإلكترونية، مثل حماية البيانات وحل النزاعات بين الأطراف التجارية عبر الحدود.

ب)- تطوير اتفاقيات دولية ملزمة:

يجب العمل على تطوير اتفاقيات دولية ملزمة تضع أسسا مشتركة في تنظيم التجارة الإلكترونية الدولية، وتعزيز التعاون بين الدول في مجالات التحقق من المعاملات الرقمية، والاختصاص القضائي، وحماية المستهلك.

ج)- تعزيز التعاون بين الهيئات التشريعية الدولية:

تشكل منظمات مثل الأمم المتحدة و الأونسيترال منصة هامة للتعاون بين الدول في وضع إرشادات ومبادئ قانونية موحدة بشأن التجارة الإلكترونية، يمكن أن تساهم هذه الهيئات في توجيه الدول نحو تبني تشريعات تدعم التجارة الإلكترونية وتعزز الأمن القانوني للمستهلكين والشركات.

د)- تشجيع تبادل الخبرات والمعرفة:

يجب أن تعمل الدول معا على تبادل الخبرات والمعرفة حول أفضل الممارسات في مجال تنظيم التجارة الإلكترونية، ودعم البرامج التدريبية للمحامين، القضاة، والسلطات الرقابية على المستوى الإقليمي والدولي.

وبذلك فإن التجارة الإلكترونية تشكل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي العالمي في العصر الرقمي، ولكنها في الوقت ذاته تضع تحديات قانونية معقدة تتطلب تجديدا مستمرا في التشريعات لمواكبة هذا التحول، من خلال تطوير مفاهيم قانونية مرنة، تحديث التشريعات الوطنية، وتعزيز التنسيق التشريعي الإقليمي والدولي، يمكن ضمان حماية حقوق الأطراف المتعاملة في التجارة الإلكترونية وتعزيز ثقة المستهلكين في هذا القطاع الحيوي.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

القوانين والأوامر:

1)- القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009، **المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش** المعدل والمتمم.

2)- الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن القانون التجاري الجزائري**، المعدل والمتمم.

3)- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، **المتعلق بالمنافسة**، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية.

النصوص التنظيمية:

1)- المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 18 يناير 1997، **المتعلق بالسجل التجاري.**

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1)- أحمد محمد أبو شنب، التجارة الإلكترونية: ماهيتها وخصائصها القانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

2)- عمار بوضياف، التجارة الإلكترونية وأثرها على التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2019.

3)- حسن الحسن، العقود الإلكترونية: دراسة تحليلية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

4)- حسن عبد الحميد، التجارة الإلكترونية: المفهوم، التطور، والتحديات القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020.

5)- حسن عبد الحميد، التجارة الإلكترونية: المفهوم، التطور، والتحديات القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020.

6)-حسن كيرة، أحكام التجارة في القانون المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص223.

7)-حسن مصطفى، القانون الدولي للتجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.

8)-سعيد النعمان، حماية المستهلك في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2020.

9)-عبد العزيز عبد المنعم خليفة، قانون التجارة، النظرية العامة والأعمال التجارية والتاجر، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.

10)-عبد الله العمري، حماية المستهلك في بيئة التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.

11)-عبد القادر القهوجي، القانون التجاري الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019:

12)-عبد الكريم الطالب، شرح القانون التجاري المغربي – الجزء الأول، مطبعة الرشاد، الدار البيضاء، 2019.

13)-عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

14)-عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني – العقود التي ترد على الملكية، ج4، دار النهضة العربية، 1980.

15)-طارق عبد العال، القانون والتجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، 2018.

16)-فاطمة الزهراء بركان، المسؤولية المدنية في التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2021.

17)-محمد حسنين، شرح القانون التجاري - الأعمال التجارية والتاجر والمتجر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.

18)-محمد فوزي عبد الحميد، القانون والإنترنت: دراسة في تنظيم التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018.

المقالات:

1)-سعاد الهادي، الاختصاص القضائي في منازعات التجارة الإلكترونية الدولية، مجلة الدراسات القانونية الدولية، جامعة الجزائر1، العدد 10، 2022.

2)-لمياء بوغرارة، تأهيل القضاء لمواكبة التجارة الإلكترونية: رؤية استشرافية، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، جامعة الجزائر1، العدد 6، 2021.

3)-محمد بوشنافة، التحول الرقمي والتحديات القانونية لحماية المستهلك، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد 7، 2021.

4)-ريم العبسي، العقود الذكية وأثرها على الالتزامات التقليدية في القانون المدني، المجلة القانونية الكويتية الدولية، العدد 22، 2021.

5)-يوسف العيساوي، تحديات تحديث القانون التجاري في ظل الاقتصاد الرقمي، مجلة الحقوق المغاربية، العدد 18، 2022.

باللغة الأجنبية:

1. Benyekhlef, Karim et Fabien Gélinas, *Le droit de l'Internet*, Éditions Thémis, Montréal, 2010, p. 143.
2. Hörnle, Julia, *Cross-Border Internet Dispute Resolution*, Cambridge University Press, 2009, p. 12.
3. Hörnle, Julia, *Cross-Border Internet Dispute Resolution*, Cambridge University Press, 2009, pp. 104–106.
4. UNCITRAL, *Model Law on Electronic Commerce*, United Nations, 1996, Article 5.

5. UNCITRAL, *Model Law on Electronic Commerce*, United Nations, 1996, Articles 6–9.
6. UNCITRAL, *Model Law on Electronic Signatures*, 2001.
7. UNCITRAL, *Model Law on Electronic Signatures*, 2001, Articles 6–9.
8. UNCTAD, *E-Commerce and Digital Economy Report 2021*, United Nations, New York, 2021, p. 17.
9. UNCTAD, *Manual for the Negotiation of Bilateral Trade Agreements in Services*, United Nations, 2019, p. 89.